في العلاقة بين المعجم والقاموس- معجم "العين" أنموذجا

In the relationship between a lexicon and a dictionary, "Al-Ain" dictionary as a sample

عبد القادر بوشيبة*

Abd el-Kader Bouchiba

المركز الجامعي مغنية - الجزائر

The University Center of Maghnia - Algeria

bouchiba_aek@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2024/03/31 - تاريخ القبول: 2024/05/27 - تاريخ النشر: 2024/12/31

الملخص

تتفرّع اللّسانيات المعجميّة اليوم إلى فرعين أساسيّن في دراسة المفردات؛ فرع علم المعاجم الّذي يهتمّ بالمفردة كوحدة لسانيّة ضمن نظام اللّغة بدراسة جانبيها المنوطين بها؛ الدّال والمدلول، وفرع القاموسيّة أو صناعة المعاجم الّذي يتعامل مع المفردات كوحدات معجميّة منتظمة داخل القاموس، فتعالجها في ضوء مقاربتي "الجمع" و"الوضع."

وتعكف اللّسانيات اليوم على دراسة المفردات اللّغويّة دراسة معمّقة في جانبيها الدّالي والمدلولي في هدف منها لتأسيس النّظرية المعجميّة الشّاملة، وهي في سبيل تحقيق هدفها ذلك عليها أن تحسن ضبط العلاقة القائمة بين المعجم والقاموس ليكون القاموس امتدادا وتجسيدا للمعجم. وفي هذا البحث سعينا إلى تجلية العلاقة الوطيدة للقاموس بالمعجم، وسلّطنا الضوء فيه على نموذج معجم "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي الّذي يعدّ البادرة الأولى في الصّناعة المعجميّة العربيّة. وقد تبيّن لنا من هذا البحث أنّ معجم "العين" كان قائما بشكل فعليّ على نظريّة معجميّة حقيقيّة، أحكم فيها "الخليل" العلاقة بين المعجم والقاموس فجاء معجمه تجسيدا وامتدادا لمعجم اللّغة العربيّة.

الكلمات المفتاحية: المعجم؛ القاموس؛ الخليل؛ كتاب العين؛ علم المعاجم؛ القاموسيّة؛ الجمع؛ الوضع.

* المؤلف المراسل: عبد القادر بوشيبة

Abstract

Lexicology today branches into two main subfields in the study of vocabulary: lexicography, which concerns itself with the word as a linguistic unit within the language system, studying its aspects of signifier and signified; and lexicology or lexicographic production, which deals with vocabulary as organized units within a dictionary, treating them in the light of both the "collection" and "arrangement" approaches. Today, linguistics is deeply engaged in studying linguistic vocabulary in depth, focusing on both its signifier and signified aspects, with the aim of establishing a comprehensive lexicological theory. In pursuit of this goal, it is imperative to refine the relationship between the lexicon and the dictionary, so that the dictionary becomes an extension and embodiment of the lexicon. In this research, we sought to elucidate the close relationship between the dictionary and the lexicon, focusing on the model of "Al-Ain" lexicon by Al-Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi, which is considered the first initiative in Arabic lexicography. This research has revealed to us that the "Al-Ain" lexicon was actually based on a genuine lexicological theory, in which Al-Khalil solidified the relationship between the lexicon and the dictionary. His lexicon emerged as an embodiment and extension of the Arabic language lexicon.

Key words: Lexicon; Dictionary; Al-Khalil; Kitab al-Ain; Lexicology; Lexicography; Collection; Order.

- مقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم، والصّلاة والسّلام على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛ فلقد عرفت الثّقافة العربيّة طيلة قرون من الزّمن حركة معجميّة عظيمة، أُلِّف فيها كثيرٌ من المعاجم متنوّعة المناهج في ترتيب الألفاظ وجمعها ومعالجتها.

وإذا كان مؤرّخو اللّسانيات في الغرب لا يذكرون شيئا عن الصّناعة المعجميّة العربيّة، فإنّه وجد من المستشرقين؛ من اهتمّوا بالصّناعة المعجميّة العربيّة وشهد لها بالتفوّق والأسبقيّة، وذلك مثل "أ.هيوود"، كبير أساتذة الدّراسات العربيّة في جامعة درهام الإنجليزية، الّذي قال: «كان لدى العرب معجم شامل هو "لسان العرب"، كانت دونه دقّة وشمولا معاجم سائر اللّغات قبل القرن التّاسع عشر»، وقال المستشرق الألماني "فيشر": «فإذا استثنينا بلاد الصّين، فلا يوجد شعب آخر يحق له الفخار بوفرة كتب علوم لغته وبشعوره المبكّر بحاجته إلى تنسيق مفرداتها بحسب أصول وقواعد غير العرب».

وإذا كانت الصّناعة المعجميّة العربيّة القديمة على هذا القدر من الأهميّة والأسبقيّة، فإنّها ما تزال لم تحظ، لا عند اللّسانيين الغربيين ولا عند الدّارسين العرب المحدثين، بقدرها من الدّراسة العلميّة المعمّقة بشكل يجلّي جوانب الإبداع فيها.

ونعتقد أنّ معجم "العين" لـ"الخليل" لم يدرس بعدُ درسا لسانيّا معمّقا يستحقّه عمل رياديّ تأسيسيّ مثله، فقد كان الّذين عنوا به من الدّارسين في العصر الحديث يأتون على سرد منهجية "الخليل" في الترتيب والتبويب ونظام التقاليب ونظام الأبنية والإحصاء الريّاضيّ للمادّة اللّغويّة، واعتماد الجذور والجذوع في الوحدات المعجميّة دون أن يعدّوا هذه المنهجية مقاربات لنظريّة معجميّة عربيّة مُحكمة الصلة في طرفيها؛ المعجم والقاموس.

والحقيقة إنّ الدّارس لعمل "الخليل" المعجميّ في ضوء من النّظرية اللسانيّة المعجميّة الغربيّة سيجد نفسه أمام حقيقة مذهلة؛ إنّ معجم "العين" هو تحقيق لنظريّة معجميّة حقيقيّة، جاءت بعد تأمّل كبير في نظام العربيّة، فالقاموس في العربيّة هو امتداد للمعجم، والمعجم هو أسس القاموس في العربيّة، هذا على الأقلّ

في معجم العين، وهذا ما لم يتحقّق عند الغربين في صناعتهم المعجميّة في بداية نشأتها، فالقواميس عندهم سبقت نظريّة المعجم، فما توصّل إليه اللّسانيّون المعجميّون الغربيّون في لغاتهم، اليوم، قد سبق إليه الخليل في الصّناعة المعجمية العربيّة منذ قرون.

ففي هذا البحث نسعى إلى عرض عمل "الخليل" في كتاب "العين" من خلال متن المعجم وما جاء في مقدّمته، ونحاول أن نصوغ عمله في شكل نظريّة معجميّة متضافرة الجوانب، فنحن على اعتقاد أن معجم "العين" يبلور نموذجا رائدا للنّظريّة المعجميّة العربيّة وفيه تكريس علميّ فعليّ لعلاقة المعجم بالقاموس، وأنّه يصلح لتأسيس نظريّة معجميّة عالميّة.

1. طبيعة العلاقة بين المعجم والقاموس

لقد أصبح بديهيّا في عرف اللّسانيات اليوم أن نميّز تمييزا واضحا بين علمين أساسيين يعنيان بالمفردات؛ علم المعاجم (Lexicology)، وصناعة المعاجم (Lexicography)، وعلى الرّغم من أنّ اللّسانيّات المعجميّة تفرّق بينهما، إلّا أنّ هناك من يخلط بينهما ويتصوّر أنّهما موضوع واحد أو علم واحد، فيجدر بنا أن نفرّق بينهما علميّا ومنهجيّا.

فموضوع علم المعاجم (Lexicology) هو البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوّناتها وأصولها وتوليدها ودلالتها وتطوّرها باختلاف العصور، وموت بعض معانيها، والعوامل المختلفة الّتي ترجع إليها هذه الظّواهر والنّتائج اللّغويّة الّتي تترتّب على كلّ منها، والقوانين الّتي تخضع لها في مسارها[1].

فعلم المعاجم، وإن كان له علاقة بكلّ علوم اللّغة المختلفة والعلوم الإنسانيّة الأخرى، يتميّز بأنّه علم يهتمّ بمظهر خاصّ من مظاهر اللّغة هو المفردات من تغيّر وتطوّر، وعلى كلّ الظّواهر الخاصّة بالوحدات المعجميّة، فهو يهتمّ بدراسة البنية الشّكليّة للوحدات المعجميّة؛ من حيث صيغتها وأصلها الاشتقاقيّ أو عناصرها المكوّنة لها من ناحية، ويهتمّ من ناحية أخرى بالجانب الدّلاليّ، فيدرس هذه الوحدات من حيث دلالتها المعجميّة العامّة، ودلالتها الخاصّة الّتي تكتسبها بالتطوّر أو بالاستخدام في المجالات والحقول المختلفة، ويهتمّ على الخصوص بدراسة اللّفظ

في علاقته بغيره من الألفاظ؛ كعلاقة الترادف، أو التضادّ، أو الاشتراك، وغير ذلك من الموضوعات الشّبيهة بما ذكر[2].

ولقد أُهمِلت المعجميّة بشقّيها (علم المعاجم والقاموسية) عند أصحاب النّظريّات اللّسانيّة في القرن العشرين، ممّا تسبّب في تعطّل التّنظير العلميّ له، حيث يرى "الحمزاوي" أنّ المُعجمية (وهو يقصد بها علم المعاجم) علم نظري حديث وظاهرة جديدة لم تحظ، على أهميتها وأبعادها، بما فيه الكفاية من الدّرس والجدل على غرار الظّواهر اللسانية النجوميّة[3].

ويُعزى هذا التّأخّر بالاهتمام بالمعجم تنظيرا وتطبيقا إلى الفهم الخاطئ لنظام المعجم لدى اللّسانيّين، ممّا جعل النّظريّات اللّسانيّة في القرن العشرين تتّخذ موقفا مجحفا إزاء المعجم، تسبّبت في إهماله ومحاولة إخراجه من النّظريّة اللّسانيّة.

أمّا صناعة المعجم (Lexicography) فموضوعها القاموس أو المعجم المدوّن، فهي تعنى بتقنية تأليف الأصناف المختلفة من المعاجم وحيدة اللّغة أو متعدّدة اللّغات، وبما ينبغي لمؤلّف هذه القواميس أن يراعيه في اختيار قائمة المداخل الّتي يتكوّن منها قاموسه، والطريقة الواجب اتّباعها في ترتيب مفردات هذه القائمة وشرحها، ونوعية المصادر الّتي يجمع منها مدوّنته أي لائحة مداخل قاموسه، والأمور الضّروريّة الّتي يجب توفُّرها في كلّ قاموس حتّى يصبح ملبيّا حاجة قارئه ميّسرا له سبل الاستفادة منه، بأقلّ جهد وأسرع وأدقّ ما يكون من المعلومات[4].

فصناعة المعجم علم يقوم بعدّة عمليات تمهيدا لإخراج المعجم ونشره، فهو ذو هدف أساسيّ؛ هو إنشاء قاموس عامّ للغة معينة، وعليه أن يستعين بعدّة إجراءات وتقنيات، تتمثّل في:

1. جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجميّة من حيث المعلومات والحقائق المتّصلة بها.
2. اختيار المداخل.
3. ترتيب المداخل وفق نظام معيّن.
4. كتابة الشّروح أو التّعريفات وترتيب المشتقّات تحت كلّ مدخل.
5. نشر النّاتج في صورة قاموس[5].

فيمكن القول إنّ الصناعة المعجميّة هي المجال التّطبيقيّ للمعجمية عامّة، فإذا كان المعجم موضوعه الألفاظ كوحدات عامّة في اللّغة، فإنّ القاموس موضوعه المفردات حينما تكون داخل الكتاب المدوّن.

وهذا التّمييز بين هذين العلمين المتجاورين لا يعني أنّه ينفي العلاقة الوطيدة بينهما، فلا يمكن أن نتصوّر "صناعة المعاجم" بمعزل عن "علم المعاجم" لتكاملهما وتداخلهما أحيانا، فإذا كانت الأولى تمثّل الممارسة التّقنية والمنهج المتبّع من قِبَل "صناعة المعجم (Lexicography)" أو لإعداد المعجم المراد، فإنّ الثّانية "علم المعاجم (Lexicography)" تمثّل الإطار النّظريّ والمرجعيّة المعرفيّة الّتي يوفّرها المعجميّ.

ولتفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين "علم المعاجم" و"صناعة المعاجم" فإنّنا نجد في تفسير "إيغور ميلتشوك" ما يصف هذه العلاقة، حيث شبّه هذين العلمين بالفيزياء والهندسة، فالفيزياء مثل علم المعاجم؛ علم نظريّ يهتمّ بصياغة واستنباط القوانين العامّة للحركة والطّاقة والأجسام والجاذبيّة، بينما تهتمّ الهندسة، الّتي شبّهها بصناعة المعاجم، بتطبيقات ميدانيّة وعملية لبناء العناصر وصناعة الطّائرات[6]. وانطلاقا من هذه الموازنة يمكن أن نعدّ علم المعاجم في تصوّر "ميلتشوك" بمثابة نظريّة توفّر الأرضيّة المفاهيميّة والأدوات الإجرائيّة لصناعة المعاجم الّتي تقوم بالتّطبيق والتّنفيذ.

من هذا المنطلق يستحيل الحديث عن قيام "صناعة معجمية" منفصلة ومستقلّة عن نظريّة معجميّة، وقد لوحظ أنّ السبب المباشر في قصور وضعف أغلب القواميس إنما يعود إلى عدم استناد مؤلفيها إلى إطار معجميّ[7]، ويدعم " ألان ري (A. Rey)" هذا الموقف حيث يقول: "إنّ وجود لسانيّات تطبيقيّة في حجم صناعة المعاجم رهين بوجود نظريّة معجميّة"[8].

والمعجم المدوّن (القاموس) إذا روعي في بنائه أسس علم اللّغة الصّحيح ونظريّة معجميّة حقيقيّة سيكون انعكاسا حقيقيّا لنظام اللّغة وللواقع اللّغويّ، وسيكون مجسّدا للمعجم اللّغوي برمّته؛ فما الوحدات المعجميّة الّتي تدرس في إطار المعجم في الحقيقة إلّا مداخل معجميّة في القاموس.

وهذه العلاقة العلميّة بين المعجم والقاموس، أو صلة التّأليف القاموسي بالمعجم، هي الأمر الذي شرعت اللّسانيات تنهض به في الآونة الأخيرة، وتوليه اهتماما بعد حالة التّهميش الّتي طالت النّظرية المعجميّة ومحاولة إخراجها من دائرة البحث اللّسانيّ، لأنّ الوحدات المعجميّة كانت في نظرهم قائمة من الوحدات الشّاذّة الّتي لا يمكن أن يشملها نظام واضح، ولأنّ الصّناعة المعجميّة كانت إلى وقت قريب مجرّد حرفة ولم يكن يحفل بها علماء اللّغة إلّا قليلا[9].

ولقد أدرك الباحثون المعجميّون، اليوم، أهميّة إحكام العلاقة بين المعجم والقاموسيّة، وهم عاكفون على تجليتها وتعميقها، يقول "محند الرقيق": «إذا كانت "القاموسية" مجرّد ممارسة وتقنية تعتمد مناهج متباينة غالبا ما تستمدّها من الأعمال المعجميّة النّظريّة، فإنّ "المعجميّة" هي دراسة علميّة ونظريّة لكلّ مفردات وتعابير اللّغة الطّبيعيّة، وبعبارة أوضح؛ "المعجميّة" هي بمثابة المرجعيّة النّظريّة الّتي توفّر للقاموسي (Lexicographe) الأسس المنهجيّة والأدوات الإجرائيّة لإنجاز القاموس»[10].

ويقول "علي القاسمي": "إنّ المعجم الذي أُعدّ للقارئ العادي والباحث المتخصّص هو في نهاية المطاف نتاج تقاطع موضوعيّ بين الجانب النّظري الممثّل في علم المعاجم، والجانب التّطبيقيّ الممثّل في صناعة المعاجم، فالصّناعة المعجميّة تعتمد على علم المعاجم، ولكنّهما ليسا شيئا واحدا"[11].

وانطلاقا ممّا سبق، فالباحث المعجميّ، كما يتصوره "الحمزاوي"، مطالَب بـ[12]:

1. ربط صناعة المعجم بالنّظريات والمقاربات والتصوّرات اللّسانية النّاقدة والمحدّدة.
2. التّركيز على مفهوم الكلمة أو المدخل المعجميّ وتخريجاته المختلفة ودوره في بناء القاموس.
3. التعمّق في دراسة النّصّ المعجميّ وعناصره الأساسيّة، سواء في مستوى القاموس العامّ أو المتخصّص.
4. الاهتمام بمختلف تعريفات المدخل المعجميّ الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة والمجازيّة والبلاغيّة والأسلوبيّة، وبالصّورة وبالشّاهد والتّاريخ، وما تستوجبه من مستلزمات لغويّة في نطاق

القاموس العامّ أو القاموس المتخصّص الّذي يرتكز أساسا على تعريف مداخله بحسب الطّبيعة والوظيفة مثلا.

5. استقراء منزلة الخطاب المعجميّ من أنواع الخطاب الأخرى وما بينه وبينها من صلات وتفاعلات، من ذلك مكانة خطاب التّعريف بالشّاهد معرفة وعلما وأدبا، وسمة اجتماعية حضاريّة.

وتقوم النّظرية المعجميّة في القاموسيّة على مبدأين أساسيين يعدّان من مقوّمات "النّص المعجمي" وهما مبدآ الجمع والوضع؛ يكوّن الجمع والوضع على مستوى النّص المعجميّ ثنائيّا لسانيّا معجميّا دوليّا مترابطا، فالأوّل (الجمع) يرادف مفهوم المحتوى (Corpus)، والثّاني (الوضع) يقابل مفهوم التّرتيب (Ordre) عند اللّسانيين الغربيّن[13].

فالحديث عن مصطلح "الجمع" يقوم في أساسه على ضبط الرّصيد الجزئيّ الّذي قد يصغر، وقد يكبر، من المفردات الّتي سيشتمل عليها المعجم المدوّن[14]. إنّ هذا الجمع للمفردات هو ما يكوّن ويفترض المادّة الّتي يجب أن يستوعبها المعجم[15]، ذلك أنّه يستحيل بناء معجم متكامل ما لم تكن مادّته مجموعة جمعا وافيا متكاملا.

وبذلك، فأمام المعجميّ اختيارات عديدة؛ منها ضبط حجم المعجم، وبالتّالي مداخله أي مفرداته، والمراحل اللّغويّة الّتي يجب اعتمادها سواء القديم أو الحديث منها، ونصيب المصطلحات الفنيّة والتّقنية منه، وحظّ المستويات المختلفة (الفصيح، والمولد، والعامي، والمعرب، والدخيل...) الّتي يجب إدراجها به، وخاصّة نصوص الاستشهاد الّتي يستند إليها التّعريف بمختلف معاني الكلمة الواحدة في سياقات متعدّدة[16].

وأمّا "الوضع" فيتعلّق بترتيب تلك المادّة حسب طريقة معيّنة تيسّر على مستعمل المعجم الفوز بالمعلومات الّتي يبحث عنها[17]؛ فمصطلح الوضع يطلق على منهج معالجة المفردات المجمّعة قاموسيّا[18]، والوضع على مستوى النّصّ المعجميّ ينقسم إلى قسمين: ترتيب خارجيّ وترتيب داخليّ[19].

2. العلاقة بين المعجم والقاموس في معجم العين

الصناعة المعجمية العربيّة ممارسة قديمة، وقد ظهرت هذا الصّناعة المحكمة في القرن الثّاني الهجريّ مع "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ)، وقد سبقت

بذلك الصناعة المعجميّة في الأمم الأخرى، فهي لم تظهر عند الأوروبيين إلّا في القرن السادس عشر على ما يشهد به المستشرقون مثل "كارل بروكلمان"[20].

ولكي نقدّر عمل "الخليل" حقّ قدره، وننزّله المكانة اللائقة به كعمل رائد للصّناعة المعجميّة العربيّة والعالميّة، يجب علينا أن نلقي نظرة على الحالة الّتي كانت عليها جمع المفردات في عصره وقبله؛ فقد كان علماء اللّغة أيام "الخليل" وقبله مهتمّين بجمع مفردات اللّغة، ولكنّ هذا الجمع اقتصر فقط على المفردات الصّعبة المعاني لشرحها وتوضيحها، وهي الّتي عرفت باسم "الغريب". وقد كان النّظام الّذي ساروا عليه في شرح الغريب مبنيًّا على أساس الرّسائل والكتب الّتي تعالج موضوعًا معيّنًا، فمثلًا ظهر كتاب "الخيل"، وكتاب "المطر" وكتاب "النوادر"، ولم يستطيعوا استيفاء العربيّة بصنعة محكمة قائمة على الاستقراء الوافي، ولذا جاءت أعمالهم قاصرة على تصنيف الرّسائل الموجزة والمصنّفات المختصرة، ولم يتّبعوا في سرد المفردات في تلك الرّسائل نظامًا معينًا، وإنّ على القارئ أن يخمّن موضع الكلمة ليعرف معناها أو يقرأ الكتاب جميعه ليقف على ضالّته[21].

وقد أدرك "الخليل" من أوّل الأمر أنّه لو أُلِّفت مئات من الكتب على ذلك الطّراز لما أمكن حصر مفردات اللّغة، ولما سلمت المسألة من التّكرار. ولا شكّ فإن "الخليل" فكّر وأطال التّفكير في صنع كتاب في اللّغة يحصر لغة العرب كلّها، لا تفلت منه كلمة، ولا يشذّ منها لفظ، وهداه عقله النّاقد الفاحص إليه، وخطا في ذلك خطوات علميّة محكمة، وأقام خطّته على نظام رياضيّ دقيق. وتمكّن في معجم "العين" أن يحلّ مشكلة جمع مفردات اللّغة العربيّة، ويخترع نظامًا من شأنه أن يحصر جميع المفردات مع عدم التّكرار. والمعلوم، كما ذكرنا آنفا، أنّ "الخليل" قد ابتدع نظامه المعجميّ في وقت لم يكن تُعرف فيه القواميس، سواء من داخل الحضارة العربيّة أو من خارجها، فهو غير مسبوق في هذا المنهج وهذا العمل، فكيف تسنّى للخليل أن يقوم بهذا العمل؟

إنّ هذا العمل المعجميّ الّذي أنجزه "الخليل" وتجَسَّد في معجم "العين" جاء ليبلور نظرية معجمية كاملة الجوانب، شِقّها الأوّل دراسات في علم المفردات (علم المعاجم) وشقّها الثاني إنجاز قاموسيّ (صناعة معجميّة)؛ فـ"الخليل" بعمله هذا يكون قد كرّس فعليًّا العلاقة بين المعجم والقاموس، لأنّه تمكّن بأسس علميّة لغويّة

أن يحوّل الألفاظ المجرّدة في متن اللّغة ويجعلها تنتظم في نظام هو القاموس، فجمع الألفاظ وبوبّها ورتبّها ثم قام بشرحها وتفسيرها.

ولقد كانت مقدّمة كتاب "العين" المحلّ الذي تحدّث فيه عن أسس هذه النّظريّة المعجميّة، حيث نجد فيها دراسات ومعطيات ومعلومات ضروريّة عن خصائص اللّفظة العربيّة، وسنن وقوانين وفلسفة ائتلافها، ويتبيّن فيها كذلك المنهج الّذي به تمكّن من جمع اللّغة على سبيل الحصر والاستيعاب وليس على أساس الجمع وتصنيف المسائل بحسب الموضوعات وغيرها.

والمتأمّل في نظرية "الخليل" يجد أنها مبنية أساسا على الحدس الصّوتي أي على ذَوقه للأصوات اللّغويّة، فبها استطاع أن يضع عدّة قواعد تمكّنه من تحقيق الهدف الّذي سطّره في تأليف قاموس عربيّ يجمع مفردات العربيّة فلا يشذّ عنها شيء، ثمّ عليه أن يقدّم هذه المفردات في هذا القاموس على نحو تعكس وجودها في واقع اللّغة، وعليه أن يستفيد من طاقة اللّغة وخصائصها في التّرتيب والتّبويب والحصر والإحصاء ثمّ في الشّرح والتّعريف.

وفي الحقيقة إنّ المقاربات العلميّة الّتي اعتمد عليها "الخليل" في بناء معجمه هي مقاربات عديدة، وهي تعكس بوضوح مدى استناده في عمله القاموسيّ على نظريّة معجميّة عربيّة حقيقيّة ذات أساس متين، وهذه المقاربات ترد متداخلة مع بعضها ومنصهرة فيما بينها، فلا يمكن الفصل بينها، ولكنّنا نتناولها هنا مجزّأة على سبيل الدّرس فقط، حيث نجد ملامحها متجليّة من خلال أهداف أربعة نصنّفها وفق مقاربتي "الجمع" و"الوضع" في ضوء ما أقرّته النظرية المعجميّة الحديثة.

وهذه الأهداف الأربعة تتمثّل في الآتي: هدف حصر ألفاظ العربيّة وتبيان مستعملها من مهملها، وهدف تبيان اللّفظ الفصيح من غيره، وهذان الهدفان يتنزّلان في مقاربة "الجمع"، أمّا الهدف الثّالث فهو ترتيب وتبويب المادّة المعجميّة، والهدف الرّابع تحديد الدّلالة المعجميّة، والهدفان الأخيران يتنزّلان في مقاربة "الوضع".

1.2. الأهداف المسطّرة وإجراءاتها في ضوء مبدأ "الجمع"

أشرنا من قبل في العنصر الأوّل من هذا البحث إلى أنّ "الجمع" يعنى به المدوَّنة الّتي تفيد في إنجاز المعجم، أي مجموع المفردات الّتي ينبغي أن يستوعبها المعجم (القاموس)، وهذا ما قصد إليه "الخليل" حين أراد إنجاز معجمه:

1.1.2. الهدف الأوّل: الإحاطة بكلام العرب وإحصائه وتمييز مستعمله من مهمله

سعى "الخليل" في معجمه لأن يسجّل فيه كلام العرب، فقد أراده شاملا لكلامهم شاهدا على حال لغتهم، فقد جاء في مقدّمة "العين": «هذا ما ألّفه الخليل بن أحمد البصري رحمة الله عليه من حروف أ، ب، ت، ث، مع ما تكلّمت به، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم فلا يخرج عنها منه شيء، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها، فلا يشذّ عنه شيء في ذلك»[22].

وهدف الشّمول والإحاطة هو هدف المعاجم الكاملة والشّاملة، ولقد سعى إليه "الخليل" حينما رأى الأعمال اللّغوية الّتي سبقته، المتمثّلة في تلك الرسائل الّتي تعنى بموضوع واحد من مواضيع الحياة، فأراد أن يؤلّف مصنّفا يشمل شتات هذه الأعمال في عمل واحد، وقد توسّل "الخليل" إلى ذلك بالسّبل التالية: تحديد أبنية العربيّة، ووضع نظام التّقاليب، والقيام بالإحصاء الرياضيّ، ثمّ تحسُّس الواقع اللّغويّ. وفيما يلي تفصيل في هذه الإجراءات:

أ. تحديد أبنية العربية: تأمّل "الخليل" كلام العرب فوجد ألفاظها يمكن أن تأتلف في أبنية منها الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ، وهذا بالاعتماد على الحروف الأصول في الكلمات وبإهمال الحروف الزوائد، فقد جاء في "الفهرست": «قال اللّيث: وكنت أصير إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوما: لو أنّ إنسانا قصد وألّف حروف ألف، وباء، وتاء، وثاء على ما أُمثّله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب فتهيّأ له أصل لا يخرج عنه شيء منه بتّة، قال فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ قال يؤلّفه على الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ وأنّه ليس يعرف للعرب كلام أكثر منه...»[23].

وحدّد "الخليل" هذه الأبنية بوضوح وبالأمثلة في مقدّمة "العين"، فقد جاء فيها: «قال اللَّيث: قال الخليلُ: كلاَمُ العَرَب مبنيّ على أربعةِ أصناف: على الثُّنَائِيِّ والثُّلاَثِيّ، والرُّباعيّ، والخماسيّ. فالثُّنائِيُّ على حَرْفَيْنِ نحو: قَدْ، لَمْ، هَلْ، لَوْ، بلْ، ونحوه من

الأدوات والزَجْر. والثّلاثيُّ من الأفعال نحو قولك: ضَرَبَ، خَرَجَ، دَخَلَ، مَبْنِيٌّ على ثَلاثَةِ أحرف. ومن الأسماء نحو: عُمر وجَمَل وشَجَر مَبْنِيٌّ على ثلاثةِ أحرُف. والرباعيّ من الأفعال نحو: دَحْرَجَ، هَمْلَجَ، قَرْطَسَ، مبْنِيٌّ على أربعةِ أحْرف. ومن الأسماء نحو: عَبْقَر، وعَقْرَب، وَجُنْدُب، وشبهه. والخماسيُّ من الأفعال نحو: اسْحَنْكَكَ واقْشَعَرَّ واسحَنْفَرَ واسبَكَرَّ مبنيّ على خمسة أحرف، ومن الأسماء نحو: سَفَرْجَلَ، وهَمَرْجَلَ، وشَمَرْدَلَ، وكَهْبَلَ، وقَرَعْبَلَ، وعقَنْقَلَ، وقَبَعْثَرَ وشبهه...»[24].

ب. **تقليب أصول الكلمة:** وبعد حديثه عن الأبنية أمكنه أن يحصي في كلّ بناء تقليبَ الكلمات الواردة فيه على الصّوَر المستعملة في العربيّة، ولذا فإنّ جميع تلك الصّور تَرِد مرّةً واحدةً تحت أقصى حروفها مخرجاً، ونمثّل لذلك بالجذر لعب من الثّلاثيّ، فتقليباته تَرِد كالآتي: لعب، لبع، بلع، بعل، علب، عبل.

وقد استعمل تقليب الكلمات ليكون طريقةً إلى إحصاء جميع الكلمات العربيّة المستعملة، وليس معناه أنّ جميع التقليبات استعملها العرب، بل منها ما استعمله ومنها ما أهمله، ولكنّ هذه الطريقة الإحصائيّة تُبرز له كلّ الصُّوَر الممكنة ليعرف بها المستعمل والمهمل. أمّا عدد الصّوَر الّتي تنتج عن تقليب الكلمات، سواءً المستعمل أم المهمل، فهي على النّحو التّالي:

- الثّنائيّ؛ ينتج عنه صورتان.
- الثّلاثيّ؛ ينتج عنه ستّ صور.
- الرّباعيّ؛ ينتج عنه أربع وعشرون صورة.
- الخماسيّ؛ ينتج عنه مائة وعشرون صورة.

ج. **الإحصاء الرّياضيّ:** إنّ القيام بالإجراءات والقواعد السّابقة في محاولة حصر مفردات العربيّة يؤكّد على تفرّد الوحدة اللّسانية بخصائصها التّمييزيّة، ومن ثمّ فإنّ الوحدات المعجميّة قابلة للانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافيّة والعلاقات الائتلافيّة داخل نظام العربيّة، وهذا ما مكّن "الخليل"، بعد أن قام بتحديد الأبنية الأصول في العربيّة وبالاستعانة بنظام التّقاليب، من القيام بإحصاء رياضيّ للوحدات اللّسانيّة العربيّة.

وهذا الحصر الرياضيّ للوحدات المعجميّة العربيّة يقوم على معادلة رياضيّة تعتمد التّحليل التّوفيقي والتّفاضل في باب الاحتمالات الرياضيّة، ليقف على ما

يمكن أن يتألّف من ألفاظ بطريقة منطقيّة رياضيّة، وقوام هذه المعادلة التّحليليّة مفهوما العاملي والتّرتيبة، أي إنّه يمكن اعتبار أيّ مجموعة من الأصول؛ الثّنائيّة والثّلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة ترتيبة في حدّ ذاتها.

وهذه القاعدة في الحصر الرّياضيّ للأبنية العربيّة يُلهِم بإمكانية حصر مركبّات المعجم كلّها رياضيّا، أي الجذور والجذوع وما يتفرّع منها، ويفيد في معاملة اللّغة تعاملا رياضيّا وإحصائيّا مما يسمح بالعلاج الآلي للّغة العربيّة، وإنجاز البرامج الصّرفيّة والمعجميّة للّغة العربيّة على اختلاف أنواعها.

ولم يعْنِ "الخليل" بإحصائه للكلام العربيّ أنّه سيحيط بكلّ ألفاظ اللّغة العربيّة المستعملة، فهو مما لا يمكن الإحاطة به مطلقا، ولكنّه عنى بذلك، ما يمكن الحصول عليه من الكلمات العربيّة بهذه الأبنية والتقليبات، فمعروف أنّ الخليل أهمل أبنية مستعملة في اللّغة، لم يذكرها في معجمه، لأنّه لم يسمع فيها شيئا، ووصفها بأنّها مهملة، وقد استدرك عليه اللّغويّون كثيرا من هذه الأبنية، وأشاروا إلى أنّها مهملة عند "الخليل"، قال "أحمد بن فارس" في مادة "عكش": «وفي كتاب الخليل أنّ هذا البناء مهمل، وقد يشذّ عن العالم الباب من الأبواب...»[25].

ويتّصل بالنقص السّابق نقص آخر داخل المواد نفسها الّتي ذكرها ووصفها بأنّها مستعملة، فهذه الموادّ لم يستوف صيغها، ولا معانيها المختلفة الكثيرة، ويكفي هنا أن نقارن بينه وبين أيّ معجم متأخّر عن "العين" ليتّضح الفرق واضحا بارزا[26].

د. التمييز بين المستعمل والمهمل: أدرك "الخليل" أنّ الأوجه المختلفة لتقاليب اللّفظة هي نظريّة فقط، أمّا من ناحية الواقع فقد تكون كلّها مستعملة، وقد تكون كلّها مهملة، وقد يكون البعض مستعملًا والبعض مهملًا، فتسمية ما نطقت به العرب فعلًا بالمستعمل، وما لم تنطق به العرب بالمهمل هي من وضع "الخليل".

ويكون اللّفظ مهملًا لأحد أمرين؛ إمّا لأنّ قوانين انسجام حروف المفردات العربيّة تأبى احتمال وقوعه؛ وذلك مثل كلمة (هعخ) المهملة فهي تتألّف من أصوات متقاربة في المخرج، أو لأنّه مهجور لم تستعمله العرب وحَسْبُ، لأنّ اللّغة لا تستعمل كلّ طاقتها الممكنة؛ وذلك مثل "لجع"، فليس من علّة فونولوجيّة تمنع هذا التّأليف، ولكنّه أُهمِل لأنّ العرب لم تحتج إليه فحسْب[27].

ونستفيد من نظرية "الاستعمال والإهمال" أنّ وحدات المعجم صنفان؛ وحدات دالّة ويحكم عليها بالاستعمال ووحدات غير دالّة ويحكم عليها بالإهمال، فلا بدّ من التمييز بين الموجود بالفعل أي المنجز من الوحدات في المعجم، والموجود بالقوّة أو اللّامنجز، وهي ألّتي ينبغي إدراجها في المعجم، وهذا ما قصده "الخليل" بالفعل حين هدف إلى تسجيل كلام العرب الوارد في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها[28].

فلا يمكن لـ"الخليل" إذا أن يكتفي بالجانب الشّكليّ للوحدات المعجميّة حتى يحكم عليها بوجودها في اللّغة من عدمه، فبالرّغم من اهتدائه إلى طريقة الأبنية والتّقاليب ليتمكّن من حصر مفردات العربيّة عن طريق الإحصاء الرّياضيّ، فإنّ ذلك غير كاف بالنّسبة إليه، لأنّ الاستعمال هو المعيار الحقيقيّ والحاسم في عدِّ مفردة ما من عناصر اللّغة، ولذلك كان "الخليل" يشير في بداية كلّ باب ومع كلّ حرف إلى الواقعيّة اللّغويّة للوحدة المعجميّة من عدمها، وكان يورد الشّواهد المختلفة من قرآن وشعر ونثر ليدلّل به على استعمال اللّفظ.

فنظريّة المهمل والمستعمل نظريّة معجميّة مهمّة لأنّها تربط المعجم بالاستعمال، أي بوجود الوحدات المعجميّة الجذعيّة الفعليّة، وهذا ملمح مهمّ على صلة التأليف المعجميّ عند "الخليل" باستعمال اللّغة في واقع النّاس، فليس المعجم افتراض للوحدات المعجميّة، حتّى وإن كان التّأليف الصّوتي يجيزه، بل على المعجميّ أن يتحرّى وجود اللّفظ في الواقع العمليّ لحياة النّاس.

والقاعدة الّتي يمكن أن نستنبطها من هدف "حصر كلام العرب وتحديد مستعملها من مهملها"، وفق إجراءات تحديد الأبنية وتقاليبها وإحصائها رياضيّا، هي أنّ ألفاظ اللّغة أي معجمها خاضع لنظام محكم ينفي عنها التسيّب المزعوم، وهي قابلة للحصر والإحصاء، فليس المعجم قائمة مفتوحة غير متناهية الوحدات، بل هو مدوّنة قابلة للحصر الرياضيّ، فالمعجم ذو بنية ونظام محكمين[29]، ووحداته قابلة للإحصاء الرّياضيّ بما أنّها فرد لسانيّ له خصائصه التّمييزية الّتي تمكّنه من التفرّد وتتيح له الانتظام في أنساق من العلاقات الاختلافيّة والعلاقات الائتلافيّة، داخل نظام لسانيّ عامّ هو المعجم مع غيره من "الأفراد اللّسانية" الّتي تكوّن مجتمعة "كشفا" يمكن حصره[30].

وهذه القاعدة تجلّي بوضوح صلة التّأليف القاموسي بنظريّة المعجم، وتبيّن مدى استلهام "الخليل" لنظرية معجميّة مكّنته من تحقيق وإنجاز قاموس يجسّد فعلا معجم اللّغة.

2.1.2. الهدف الثّاني: تمييز اللّفظ الفصيح من المحدث والمبتدع

توسّل إليه "الخليل" عن طريق الأساس الصّوتيّ والصّوتيّ الوظيفيّ؛ فبعد أن حدّد أصوات العربيّة وذكر ترتيبها الصّوتيّ الّذي يتبع مخرج الهواء من أقصاه إلى أدناه، استثمر صفات الأصوات وسلوكها للتّمييز بين اللّفظ العربيّ والمحدث المبتدع، و"الخليل" لم يحدّثنا عن ذلك عفوا، بل للتّركيز على دور الصّوت في ضبط دلالة الكلمة المعجميّة أو المدخل، وفي التّمييز بين لغة وأخرى، ثم ليميّز بين كلام العرب وكلام غيرهم من الأمم.

وجاءت هذه الإجراءات في شكل قوانين صوتيّة، من أهمّها قانون "الذّلاقة" الّذي يخصّ الألفاظ الرّباعيّة والخماسيّة، وبه يتميَّز اللّفظ العربيّ من غيره، وحروف الذّلاقة عند "الخليل" هي ستة؛ ثلاثة ذلقيّة، وهي: الرّاء واللّام والنّون، وثلاثة شفويّة، وهي: الفاء والباء، والميم، فقد قال: «فإن وردت عليك كلمة رباعيَّة أو خماسيَّة معرَّاة من الحروف الذُلْق أو الشّفويّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذا الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنَّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست في كلام العرب، لأنّك لست واجدا من يُسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعيَّة أو خماسيَّة إلاَّ وفيها من الحروف الذّلق أو الشّفوية واحد أو اثنان أو أكثر»[31].

ثم يزيد في توضيح هذه المسألة فيقول: «وأمّا البناءُ الرّباعيُّ المُنبَسطِ فإنَّ الجُمهور الأعظم منه لا يَعْرَى من الحروف الذُلْق أو من بعضها، إلّا كلمات نحو عشر كُنَّ شواذّ»[32].

وما يفسّر شذوذ هذه الكلمات العشر عن قانون الذّلاقة عند "الخليل" أنّها تتألّف من حرفي الطّلاقة، وهما حرفا "القاف" و"العين"، أوحرفي الاستحسان "السّين" و"الدّال"، ومثل هذه الألفاظ نجد: "العَسْجَدُ"، "القُدَاحِسُ"، و"الدُعْشُوقَةُ"، و"القَسْطُوسُ"[33].

إنّ هذا الهدف بهذا الإجراء يتنزّل ضمن قضية "الجمع" في النّظرية المعجميّة لأنّها تتعلّق بتحديد المستويات اللّغوية للقاموس، من حيث اللّفظ الفصيح والمقترض والعامّيّ ونحوها، فـ"الخليل" هنا يمهّد للقول إنّ في اللّغة ألفاظا رباعية وخماسية، أكثرها غير فصيح أي مقترض من لغة أخرى، وبمعنى آخر فإنّها محدثة مبتدعة ليست من الأصول العربيّة، ويكون السّبيل للوقوف عليها هو بناؤها الفونولوجيّ.

2.2. الأهداف المسطَّرة في ضوء مبدأ "الوضع"

يعدّ مبدأ "الوضع" بركنيه؛ التّرتيب والتّعريف، من أوضح مقتضيات التّأليف القاموسيّ، فهما يتعلّقان بالتّعامل مع الوحدات المعجميّة التي كانت حرة في نظام اللغة عموما، وآن لها أن تحل محلّها في القاموس المدوّن لِتَرِد فيه مداخل معجميّة، يفترض أن تُرتّب وفق نظام ما ويوضع بإزائها دلالاتها وبعض المعطيات الأخرى حولها، فالهدف من وضع القواميس هو إيراد ألفاظ اللّغة مرتّبة على نحو معيّن ثمّ شرحها بطريقة ما.

ففي معجم "العين" وبعد أن انتهى "الخليل" من استيفاء نظريّته المعجميّة واكتملت لديه من كلّ جوانبها، وذلك حين تعرّض للوحدات المعجميّة كوحدات لسانيّة داخل نظام اللّغة، فقد آن له أن يطبّق مخرجاتها بشكل عمليّ متجسّدة في المعجم المدوّن، وهنا ستكون نظريّته محلّ اختبار، حيث تصبح الوحدات المعجميّة مداخل يتعيّن التّعامل معها على هذا الأساس، فإلى أيّ حدّ يمكن أن تخضع للتّطبيق؟ وإلى أي مدى يمكن أن يكون القاموس تجسيدا لنظريّة المعجم؟

1.2.2. الهدف الأول: التّرتيب والتّبويب وإحكام مداخل المعجم

هو الرّكن الأوّل من ركني "الوضع"؛ فالمادّة المعجميّة الّتي تجمع في مدوّنة لا تصبح قاموسا حقيقيّا إلّا إذا عولجت قاموسيا، وهذه المعالجة القاموسية هي الوضع؛ فـ"الوضع" هو الذي يُنجَزُ أثناء تأليف القاموس تأليفا فعليّا[34].

وبالنسبة لركن التّرتيب في معجم العين، فـ"الخليل" حينما صنّف معجمه لم يعتمد في ذلك على مؤلّف سبقه في ذلك، فالتّأليف السّائد في عصره هو تأليف الرّسائل البسيطة ذات المواضيع المحدودة، وربما خلت من منهجية في التّرتيب والتّبويب لأنّها كانت مرتّبة وفق الموضوعات وليس على أساس المفردات. أمّا ترتيب

معجم "العين" فقائم على أساس المفردات، أي إنّ الانطلاق يكون من المفردة أوّلا ثمّ المعنى ثانيا، ممّا يعني أنّه يعطي الأهميّة والأولويّة للمفردة قبل المعنى، ولكن ينبغي أن يضع لهذا المصنّف ترتيبا وتبويبا يمكّن من الوصول إلى هذه المفردات، فابتكر "الخليل" نظاما للتّرتيب والتّبويب استمده من نظريتّه المعجميّة المتعرّض إليها في العنصر السّابق. وفيما يلي عرض وتفصيل لهذه الأسس:

أ. التّرتيب القائم على حروف المعجم: ابتدع "الخليل" ترتيبا خاصّا به يراعي فيه مخارج الحروف، مبتدئا بحروف الحلق ثم حروف الحنك، ثمّ الأضراس ثم الشّفاه، وجعل حروف العلّة آخرا؛ وهي حروف هوائيّة. ويؤكّد "الخليل" بهذا الإنجاز الرّائد عبقريّته وتفوّقه على من سبقه، فقد أعمل فكره لإيجاد "ترتيب" لم يسبَق إليه، فجاء حسب التّسلسل التّالي: ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط د ت ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي ء، وقام "الخليل" بتأليف معجمه بناء على هذا الابتكار، وجعل معجمه كُتُبا على عدد حروف الهجاء مبتدئا بحرف العين، فسمّي كتابُه بـ"العين".

ب. التبويب وفق الأبنية: بعد أن قسّم "الخليل" معجمه إلى كتب بحسب حروف المعجم جاء دور تبويب هذه الكتب، حيث لم يكن تقسيم الكتاب إلى كتب كافيا في الوصول إلى المفردات، ولذا جعل هذه الكتب أبوابا وفق الأبنية الّتي أشرنا إليها في عنصر "الجمع"، إلّا أنّه زاد وفصّل فيها أكثر. وهذه الأبواب عددها سبعة في كلّ كتاب، حسب وجودها من عدمه، وهي وفق الشّكل التالي: باب الثّنائي، باب الثّلاثي الصحيح، باب الثّلاثي المعتل، باب اللّفيف، باب الرّباعي، باب الخماسي، باب المعتلّ؛ فـ"الخليل" لم يستعمل نظام الأبنية لحصر وإحصاء ألفاظ العربيّة فحسب، بل استثمره مرّة أخرى في عنصر "الوضع" للتّرتيب والتّبويب.

ج. حشر تقاليب الأصل ضمن حيّز واحد: فقد عولجت الكلمة ومقلوباتها في موضع واحد فمثلًا نجد الكلمات: ع ب د، ع د ب، د ب ع، د ع ب، ب ع د، ب د ع كلّها يمكن أن تعالج نظريًّا تحت عنوان واحد بقطع النظر عما نطقت به العرب منها فعلًا وعمّا لم تنطق به، فالنّوع الأول سمّاه "الخليل" مستعملًا والنّوع الثّاني سمّاه مهملًا، ويعرف هذا التّنظيم باسم "التّقليبات"، ويمكن الرّجوع إلى هذه المفردات مثلاً تحت حرف العين مجموعة "ع د ب"؛ لأنّ العين أسبق الجميع في الأبجدية الصّوتيّة الّتي وضعها "الخليل" تليها الدّال ثمّ الباء.

د. الوحدات المعجميّة في معجم "العين": لقد جعل "الخليل" الوحدات المعجميّة مادّة لمعجمه؛ وهي تتمثّل في الجذور، وقد جعلها أساسا في تبويب كتاب "العين" واعتمدها مداخل معجميّة فيه، وهذه المداخل هي دليل رئيسي متكوّن من وحدة شكليّة دنيا هي الصَّوامت الّتي يتكوّن منها بعددها وسماتها الّتي تختصّ بها، ومتكوّن أيضا من وحدة دلاليّة رئيسيّة هي الدَّلالة العامّة الّتي تقترن به.

ونقصد بالحروف الأصول الأحرف الّتي تبنى منها الوحدات المعجميّة بحيث إذا سقط منها حرف دون داع صرفيّ فإنّ بنيتها ستتغيّر إلى وحدة أخرى، ولذلك فإنّه لا بد من طرح الحروف الزّائدة على اللّفظة لدواع دلاليّة. ويعني هذا المبدأ كذلك أنّه يجب إرجاع حروف الوحدة المعجميّة إلى أصلها إذا كان قد أصابها حذف أو إعلال أو إبدال أو إدغام أو قلب، فلا اعتبار للظّواهر الموفونولجيّة الّتي طرأت على أصول الكلمة.

وهذا التّحديد للوحدات المعجميّة يستند إلى فلسفة العربيّة التي تتألّف ألفاظها من الأحرف الأصول ثم يولَّد منها مشتقّاتها بالزيّادة والاشتقاق، فالكلمات في اللّغة العربيّة ترتبط بأصولها ومعانيها في نظام بالغ الدقّة يكشف عن جمال هذه اللّغة وجلالها.

فالقارئ لمعجم "العين"، إذن، سيجد إيرادا للوحدات المعجميّة مرتّبة بحسب أصولها ثم يعثر على مشتقّاتها ومعانيها داخل النّص المعجميّ (داخل التعريف)، وهذا النّظام لا يزال يُتّبع في الصّناعة المعجميّة العربيّة إلى اليوم، لأنّه يوافق فعلا خصائص المفردة العربيّة.

وإذا كانت نظريّة الأصول في العربيّة ذات أثر كبير في بناء المعجم العربيّ من القديم إلى الحديث، فإنّها تثير الكثير من المشكلات بسبب تداخل الأصول العربيّة، ولعدم البتّ في كثير منها عند أصحاب المعاجم وعلماء الصّرف، فثَمَّةَ أصول متداخلة يصعب حصرها؛ ونعني بذلك أنّ الكلمة الواحدة قد يتوارد عليها أصلان أو أكثر، مما يؤدّي إلى التّداخل مع أصلها الحقيقيّ؛ فيلتبس الأصلان أو الأصول؛ فكلمة (المَدِينة) مثلا يتوارد عليها أصلان ثلاثيان فيتداخلان؛ وهما (م د ن) و(د ي ن)[35].

فهذه النّظرية التي ابتدعها "الخليل" عالم العربيّة الأكبر، على أهمّيتها في بناء المعجم العربيّ، فإنّها ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب والاستقصاء لوضع نظريّة كاملة صحيحة تفي ببناء المعجم العربيّ دون خلط واضطراب.

وبالرّغم من ذلك فإنّ هذا الأساس تتجلّى فيه بكلّ وضوح علاقة القاموسيّة بالنظريّة المعجميّة، فالتّرتيب والتّبويب ذو صلة وثيقة بنظريّة المعجم لتعلّقه بالمكوّن الصّرفي فيه وخاصّة بالصّرف المعجميّ أو الصّرف الاشتقاقيّ، لأنّ وضع الوحدة المعجميّة (المدخل في القاموس) يتأثّر وجوبا ببنيتها الصّرفيّة[36]، فتحديد الوحدات المعجميّة هو الّذي يسمح بتصنيفها داخل نظام القاموس، وهذا ينجم عنه سهولة وسلاسة في التّرتيب والتّبويب، ثمّ يسمح مرّة أخرى بمعالجة دلالتها معالجة صحيحة.

2.2.2. الهدف الثّاني: إحكام الدّلالة المعجميّة

ونعني به التّعريف القاموسيّ؛ وهو الرّكن الثّاني من ركني "الوضع"، وهو أهمّ ركنيّ الوضع لسانيّا، فالتّعريف في جوهره عمليّة لسانية تجرى على المدخل المعجميّ باعتباره دليلا لغويّا ذا خصائص تُميّزه عن غيره من الأدلّة اللّغويّة، وبما أنّه كذلك فهو له وجهان؛ داليّ يمثّله شكله ومدلولي يمثّله محتواه الدّلالي، فإنّ التّعريف يكون عملية تمييزيّة بين الأدلّة من حيث هي ذوات دوال ومداليل على السّواء[37].

وبالنسبة للتّعريف المعجميّ في معجم "العين"، فإنّ "الخليل" بعد أن يذكر الوحدة المعجميّة الّتي هي عبارة عن "الجذر" المحدّد بالحروف الأصول، فإنّه يلجأ إلى تفريعها عن طريق "الجذوع" أي بإضافة الحركات القصيرة إلى المادّة المعجميّة، فتستحيل إلى الألفاظ المستعملة الّتي قد تكون فعلا أو اسما أو حرفا، فهذه الجذوع هي المفردات الّتي اتّخذت في كتاب "العين" مداخل فرعيّة تحت الجذر الّذي تنتمي إليه، وكوّنت المادّة التي أُجرِي عليها التّعريف.

ومنهج "الخليل" في معالجة شرح الألفاظ في معجم "العين" لا يخرج عمّا كان سائدا في عصره في الرّسائل اللّغويّة، إلاّ أنّه زاد عليه بعض الزّيادات، لأنّه كان يرمي إلى الإحاطة بكلّ ما يسهم في تفرّد اللّفظة في دلالتها بعد أن أحكم تفرّدها الدّالي.

- خاتمة

عملنا طيلة صفحات هذا البحث على تبيان أوجه العلاقة بين المعجم والقاموس، وسلّطنا الضّوء في ذلك على النّظريّة المعجميّة عند "الخليل"، وهي النظرية التي أقامها في ضوء العلاقة والصلة بين المعجم والتّأليف القاموسيّ، وفيما يلي أهمّ النتائج المتوصّل إليها :

1. إنّ الدَّارس لمعجم العين لصاحبه العلاّمة "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ) يبدو له بوضوح أنّ هذا المعجم قد بُني في ضوء نظريّة معجميّة حقيقيّة، مستمدّة من فلسفة اللّغة الّتي ينتمي إليها، حيث قام باستثمار كلّ الدّراسات الّتي تعنى بالجانب الدّالي للوحدة المعجميّة والجانب المدلوليّ لها، وقد أدّى ذلك إلى تفرّد الوحدة اللّسانية بخصائصها التّمييزية الائتلافيّة والاختلافية، وهذا مكّنه من إحصائها وحصرها ليسهل له التّعامل معها ويتمّ تفريغها في نظام القاموس فيسهل عليه بعد ذلك ترتيبها وتبويبها ثمّ التّعامل مع دلالتها، وهذا يعني أنّ معجم "العين" كان فعلا انعكاسا حقيقيّا لمعجم اللّغة العربيّة وتجسيدا له.

2. إنّ العلاقة الوطيدة بين المعجم والقاموس الّتي تبلورت بإحكام في نظريّة "الخليل" المعجميّة تعني أنّ العلاقة بين النّظرية المعجميّة والتّأليف القاموسيّ العربيّ كانت موجودة منذ نشوئها مع معجم العين، وهذا ما أعطى الصّناعة المعجميّة العربيّة ازدهارا وريادة، وهو الأمر الّذي جعلها صناعة أصيلة ذات إبداع خلّاق.

3. قد تؤدّي مُدارسة معجم العين بنظرة جديدة إلى صياغة نظريّة معجميّة عربيّة عالميّة تصلح للتّطبيق على لغات العالم. ولا تزال اللّغة العربيّة بحاجة إلى مزيد من الدّراسة في ضوء ما بدأه "الخليل"، ليفيد ذلك في تأليف القواميس العربيّة بإحكام شديد، لتسلم من الاضطراب والخلط الواقع بسبب تداخل الأصول العربيّة.

- الإحالات والهوامش

[1]ينظر: إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، تونس، سنة: 1993-1994، ع9 و10، ص29. وينظر كتابه: مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، 1997، ص8.

[2] عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الرباط-المغرب، 1989، ص4.

[3] محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية مقاربة نظرية ومطبقة مصطلحاتها ومفاهيمها، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، ص18.

[4]ينظر: عبد العلي الوغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص4.

[5]محند الرفيق، المعجمية التفسيرية التأليفيّة، مطبعة فاس، فاس-المغرب، 2000، ص6. وينظر: علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، 2004. ص13. وينظر: علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1، 2003، ص20.

[6] Igor Mel' cuk at al, Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, 1995, p 25.

[7] Robert Léon Wagner, les vocabulaires français, 1967, Vol /1.

[8] Alain Rey, Le lexique images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie, ed: Armond Colin. 1977, p 93.

[9] إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2010، ص109-110.

[10] محند الرفيق، المعجمية التفسيرية التأليفية، ص5.

[11] علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص5.

[12]محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية مقاربة نظريّة ومطّبقة، ص278.

[13] محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، مج78، ج4، ص25.

[14] إبراهيم بن مراد، قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، مج78، ج3.

[15] محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1982، ص139-140.

[16] المرجع نفسه، ص141.

[17] المرجع نفسه، ص140.

[18] إبراهيم بن مراد، قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم.

[19] يُدرج "إبراهيم بن مراد" التعريف كركن من أركان "الوضع" لا "الجمع" فهو يرى أنّ "الوضع" يقوم على ركنين أساسيين، أوّلهما الترتيب أي تبويب المفردات داخل المعجم المدوّن وتفصيل تتابعهما، وثانيهما التعريف وهو الإخبار عن الخصائص الذاتية والخصائص العلاقية التي تكون للمفردات (ينظر: مقال قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم).

[20] كارل بروكلمان، تاريخ آداب العرب، تر: عبد الحليم النجّار، دار المعارف القاهرة-مصر، ط4، 1974، ج 2، ص131.

[21] عبد الله درويش، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل، مكتبة الشباب، 2010، ص1-2.

[22] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، د.ت، ج1، ص47.

[23] ابن النديم، الفهرست، تح: رضا تجدد، د.ط، د.ت، ص48.

[24] الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص48-49.

[25] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، سوريا، 1979، مادة "عكش"، ج4، ص108.

[26] ينظر: حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، مصر، ط4، 1988، ج1، ص218.

[27] لابن جني كلام مفيد ومفصّل في هذه المسألة، ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، مصر، دت، ج1، ص65.

[28] ينظر: الفراهيدي، كتاب العين، ج 1، ص47.

[29] ينظر: إبراهيم بن مراد، افتتاحية العدد، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية تونس، 1411هـ-1991م، ع7، ص9.

[30] ينظر: إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت-لبنان، ط1، 1997، ص21.

[31] الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص52.

[32] المصدر نفسه، ج1، ص53.

[33] المصدر نفسه، ج1، ص53.

[34] يُنظر: إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، ص119.

[35] ينظر: عبد الرزاق الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم العربي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط2، 2008، ج1، ص18.

[36] يُنظر: إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، ص119.

[37] المرجع نفسه، ص121.

- قائمة المصادروالمراجع

* المراجع باللغة العربية

1. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.
2. ابن النديم (أبو الفرَج محمد بن إسحاق)، الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، دون طبعة، دون تاريخ.
3. ابن فارس (أحمد)، مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الفكر، سوريا، 1979.
4. بروكلمان (كارل)، تاريخ آداب العرب، تر: عبد الحليم النجّار، دار المعارف القاهرة-مصر، الطبعة الرابعة، 1974، الجزء الثاني.
5. بن مراد (إبراهيم)، افتتاحية العدد، مجلة المعجمية، جمعية المعجمية العربية تونس، 1411هـ-1991م، العدد السابع.
6. بن مراد (إبراهيم)، قضية المصادر والمراجع في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، المجلد الثامن والسبعون، الجزء الثالث.
7. بن مراد (إبراهيم)، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الأولى، 1997.
8. بن مراد (إبراهيم)، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1997.
9. بن مراد (إبراهيم)، مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، تونس، سنة: 1993-1994، العددان التاسع والعاشر.
10. بن مراد (إبراهيم)، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، 2010.
11. درويش (عبد الله)، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل، مكتبة الشباب، 2010.
12. الرفيق (محند)، المعجمية التفسيرية التأليفيّة، مطبعة فاس، فاس-المغرب، 2000.
13. الصاعدي (عبد الرزاق)، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم العربي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، الطبعة الثانية، 2008، الجزء الأول.

14. الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دون طبعة، دون تاريخ، الجزء الأول.
15. القاسمي (علي)، علم اللغة وصناعة المعجم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، 2004.
16. القاسمي (علي)، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2003.
17. نصّار (حسين)، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، مصر، الطبعة الرابعة، 1988، الجزء الأول.
18. الودغيري (عبد العلي)، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي.

* المراجع باللغة الأجنبية

19. Alain Rey, Le lexique images et modèles, du dictionnaire à la lexicographie, édition : Armond Colin. 1977.
20. Igor Mel' cuk at al, Introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, 1995.
21. Robert Léon Wagner, les vocabulaires français, 1967, Volume1.